

المحاضرة الثامنة : تحليل القوائم المالية ..

المجموعه الثانيه من النسب الماليه:

تذكير: لايمكن لنسبه واحده ان تعطي صورة متكامله عن الوضع المالي داخل الشركه

الخصوم		الأصول	
الخصوم المتداولة:		الأصول المتداولة:	
55000	ذمم دائنة	7000	نقدية
12000	أرصدة دائنة أخرى	21000	أوراق مالية
67000	مجموع الخصوم لمتداولة	60000	ذمم مدينة
70000	سندات دين طويلة الأجل	75000	مخزون
80000	قروض طويلة الأجل	163000	مجموع الأصول المتداولة
150000	مجموع الخصوم طويلة الأجل	246000	صافي المعدات
45000	أسهم ممتازة	60000	أراضي
60000	أسهم عادية (6000 سهم)	306000	مجموع الأصول الثابتة
147000	أرباح محتجزة		
252000	مجموع حقوق الملكية		
469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	469000	مجموع الأصول

مثال:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمول الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
-الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

قائمة الدخل:

ثانيا : نسب النشاط (النشاط المالي داخل الشركه)

تهتم نسب النشاط بتحليل قدرة المنشاه على استخدام الموارد المتاحة لديها من اجل توليد المبيعات واهم هذه النسب

- معدل دوران الاصول المتداوله
- معدل الذمم المدينه
- متوسط فترة التحصيل

- معدل دوران المخزون
- معدل دوران الاصول الثابته
- معدل دوران مجموع الاصول

٤- معدل دوران الاصول المتداوله

معدل دوران الاصول المتداوله = المبيعات ÷ مجموع الاصول المتداوله

بالتعويض من القوائم الماليه = $495000 \div 163000 = 3.04$ مره

بمعنى ان مبيعات الشركه = 3.04 مره من الاصول المتداوله

قاعده: كلما كان معدل دوران الاصول مرتفعا كلما كان افضل للشركه

ولمعرفة معنى النتيجة التي حصلنا عليها نقارن معدل الدوران بمتوسط الصناعه

المقارنة بمتوسط الصناعه:

معدل دوران الاصول المتداوله	
متوسط الصناعه	الشركه
2.8 مره	3.24 مره

وتعني هذه النتيجة أن الشركه في وضع أفضل، فكلما كان معدل دوران الاصول المتداوله عاليا كلما دل على كفاءة الإدارة.

متوسط الصناعه يعني وضع باقي الشركات في نفس القطاع بالسوق وهنا يتضح ان وضع الشركه افضل منها.

٥- معدل دوران الذمم المدينه:

تقارن هذه النسبه بين حجم المبيعات وحجم الذمم المدينه والتي لم يتم تحصيلها من العملاء.

معدل دوران الذمم المدينه = المبيعات ÷ الذمم المدينه

بالتعويض من القوائم الماليه السابقه معدل دوران الذمم المدينه = $60000 \div 495000 = 8.25$ مره

القاعده تقول انه كلما كان معدل الدوران اعلى كلما كان افضل للشركه لكن ماذا يحدث لو انخفضت نسب دوران الذمم المدينه ??

- انخفاض نسبة الدوران دليل على ان الشركه تواجه مشكله في تحصيل الذمم المدينه (قدرتها على تحصيل اموالها لدى الغير) وبالتالي تتزايد ارصده هذه الحسابات وقد يكون السبب في ذلك السياسه الائتمانيه المتساهله التي تنتهجها الشركه (أي ان شروطها للبيع بالاجل للغير غير متشدهه).
- اما اذا كانت الشركه تتبع سياسه ائتمانيه متشدهه فان رصيد الذمم المدينه سوف يكون منخفضا (تقل نسبة المدينين) وبالتالي فان معدل دوران الذمم المدينه سوف يكون عاليا ويضع الشركه في موقف اقوى.

(يفترض ان تحافظ الشركات على معدل دوران متقارب او اعلى من متوسط الصناعه)

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل دوران الذمم المدينة	
الشركة	متوسط الصناعة
8.25 مرة	8.5 مرة
نسبة المنشأة أقل من متوسط الصناعة، وهذا يعني أن المنشأة لديها القدرة على تحصيل ديونها وتدويرها بما معدله 8.25 مرة في العام الواحد، وهذا أقل من القدرة التي لدى الشركات المناظرة لها في نفس الصناعة.	

نسبة الانخفاض قليلة جدا لا تشكل خطر على الشركة اما لو كان أقل بنقطه او اكثر مثلا ٧,٢٥ فهذا يدل على ان الشركة ليس لها قوة في تحصيل الذمم الماليه (الديون) ويمكن معرفة مدى تأثير هذه النسبه على الشركة بقياس فترة تحصيل الشركة للذمم المدينة.

٦- متوسط فترة التحصيل

كم يلزم الشركة من الوقت لتحصيل اموالها من الغير؟؟

تقيس هذه النسبه سرعة تحصيل الذمم المدينة فكلما زادت هذه النسبه كلما ادى ذلك الى زيادة الاموال المجمده في شكل حسابات مدينة (ديون) لدى عملاء الشركة. (يقصد بالذمم المدينة المبيعات الاجله فقط)

تحسب من خلال القانون التالي

متوسط فترة التحصيل = الذمم المدينة ÷ المبيعات الاجله في اليوم الواحد

السؤال في كتاب المقرر طلب المبيعات الاجله في اليوم والمبلغ الموجود في القوائم الماليه يخص السنه كامله وحتى نحصل عليها في يوم نقسمها على عدد ايام السنه = ٩٥٠٠٠ ÷ ٣٦٠ يوم = ١٣٧٥ ريال اليوم

وبالتعويض في القانون متوسط فترة التحصيل = ٦٠٠٠٠ ÷ ١٣٧٥ = ٤٤ يوم

لكن اذا ما طلبها بنص السؤال تحديدا في اليوم نعوض بقيمة المبيعات عادي مثل ما هي

ما معنى ان متوسط التحصيل = ٤٤ يوم؟؟

يعني ان الشركة اذا قامت بمبيعات يلزمها ٤٤ يوم من تاريخ البيع الى تاريخ تحصيل قيمة البيع .

هل ٤٤ يوم كثيره ام قليله؟؟

يتوقف ذلك على طبيعة الصناعه فمثلا الشركات الغذائيه تعتبر مدة ٤٤ يوم مدة خياليه حيث ان الشركات الغذائيه عادة لا تتجاوز ٣ ايام الى اسبوع ولذلك فترة الـ ٤٤ يوم للشركه لا يمكن الحكم الحكم عليها الا

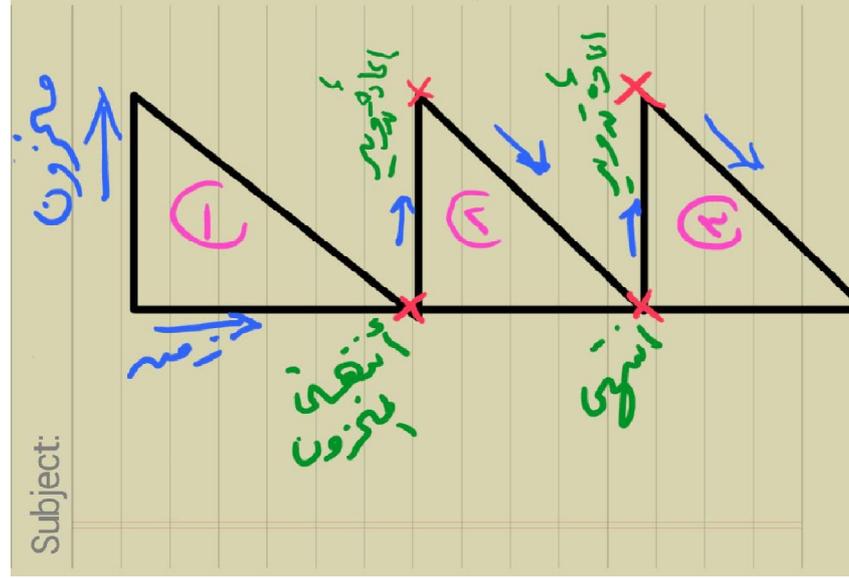
بالمقارنه بمتوسط الصناعه:

المقارنة بمتوسط الصناعة:

متوسط فترة التحصيل	
الشركة	متوسط الصناعة
44 يوم	40 يوم
متوسط فترة التحصيل للشركة أكبر من متوسط الصناعة، وذلك يعني أن الشركة تستغرق فترة أطول في تحصيل الأرصدة المدينة. مما يجعل مجموع الأرصدة المجمدة خارج الشركة أكبر، وبالتالي اعتماد أقل على التدفقات النقدية من الحسابات المدينة في مواجهة الإلتزامات المالية قصيرة الأجل.	

أذن كلما انخفض متوسط التحصيل كلما كان في صالح الشركة وكلما ارتفع زادت الاموال المجمده وبالتالي تزيد تكلفة الفرصه البديله .

٧- معدل دوران المخزون:



تقيس هذه النسبه كفاءة المنشأه في تدوير وتحقيق التدفقات النقدية ويعبر عنها بعدد مرات تحويل المخزون الى مبيعات .

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعه المباعه ÷ متوسط المخزون

لان المخزون غير ثابت ويمر بفترات يرتفع وينخفض فناخذ بالتوسط ويقاس بالقانون التالي

متوسط المخزون = (مخزون اول المده + مخزون اخر المده) ÷ ٢

*ومخزون اول المده مذكور في السؤال بكتاب المقرر.

بالتعويض بعد استخراج متوسط المخزون

معدل دوران المخزون = $22500 \div (75000 + 62000) \div 2 = 3.3$ مره

وللحكم على نسبة معدل دوران المخزون نقارنه بمتوسط الصناعه

المقارنه بمتوسط الصناعه:

معدل دوران المخزون

متوسط الصناعه	الشركه
3 مره	3.3 مره

وتعني هذه النتيجة أن كل ريال مستثمر في المخزون في شركة الروابي ينتج عنه مبيعات قيمتها 3.30 ريال، أو بمعنى آخر فإن الشركة استطاعت تحويل مخزونها إلى مبيعات خلال العام بمعدل 3.30 مره. مقارنه بمتوسط الصناعه فإن هذه النسبه تعتبر ممتازة كلما زادت عن متوسط الصناعه فذلك دليل على كفاءة الإدارة في جانب النشاط.

٨- معدل دوران الاصول الثابتة :

كيف تدور الاصول الثابتة؟؟ مثال: اصول شركة ما ١٠ مليون ريال لكن مبيعاتها قليلة ولا تتناسب مع حجم الاصول الثابتة فهذا يؤدي الى ضعف النشاط البيعي مقارنة بحجم الاستثمار في الاصول الثابتة.

اذن فمعدل دوران الاصول الثابتة يقيس كفاءة الشركة في استخدام الاصول الثابتة في العمليات البيعية وتحسب كالتالي

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

كلما كان معدل دوران الأصول الثابتة مرتفعاً فإنه يعني:

➤ دليل على كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة.

➤ صغر حجم الاستثمار في هذه الأصول الثابتة.

➤ وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{495000}{306000} = 1.62 \text{ مرة}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل دوران الأصول الثابتة	
متوسط الصناعة	الشركة
2.1 مرة	1.62 مرة
بالمقارنة بمتوسط الصناعة نجد أن كل ريال مستثمر في الأصول الثابتة ينتج عنه مبيعات مقدارها 1.62 ريال وهذه أقل من متوسط الصناعة، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جداً، و على إدارة الشركة البحث عن الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة.	

أي ان الشركة تعاني من ضعف في استغلال ما لديها من اصول ثابتة والمشكلة واضحة من خلال مكونات هذه النسبة

- عندما تكون المبيعات متدنية فالسبب اما ان الشركة قامت باستثمارات في اصول ثابتة هي في غنى عنها
- او انها قامت باستثمارات صحيحة ولكنها لم تستطع تحصيل مبيعاتها بالشكل الصحيح.

ولمعرفة السبب بالتحديد نقوم بحساب

٩- معدل دوران مجموع الاصول:

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المنشأة في استخدام كل الأصول المتاحة لها (الثابتة + المتداولة) في زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح. وتفترض هذه النسبة وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول. ويمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مؤشر لقياس حجم الاستثمار المطلوب في الأصول من أجل توليد ريال واحد في شكل مبيعات.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تقيس هذه النسبة الكفاءة الإدارية في استخدام مجموع الأصول.

- إن انخفاض هذه النسبة دليل على:
- أن الشركة لا تنتج مبيعات كافية.
 - أو وجود طاقة معطلة.
 - أو وجود مشكلة في السياسات التسويقية.

كيف تحل هذه المشاكل ??

- وينبغي على إدارة الشركة اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكفيلة بتحسين هذه النسبة إما عن طريق:
- زيادة حجم المبيعات
 - أو تقليص حجم الاستثمار في مجموع الأصول.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{495000}{469000} = 1.055 \text{ مرة}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل دوران مجموع الأصول	
الشركة	متوسط الصناعة
1.055 مرة	1.8 مرة

فهذا يعني أن كل ريال مستثمر في أصول الشركة يولد مبيعات مقدارها 1.06 ريال، وهو أقل بكثير من متوسط الصناعة، لذا يعاير أداء الشركة ضعيف.

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة:	الخصوم المتداولة:
نقدية	ذمم دائنة
7000	55000
أوراق مالية	أرصدة دائنة أخرى
21000	12000
ذمم مدينة	مجموع الخصوم المتداولة
60000	67000
مخزون	سندات دين طويلة الأجل
75000	70000
مجموع الأصول المتداولة	قروض طويلة الأجل
163000	80000
صافي المعدات	مجموع الخصوم طويلة الأجل
246000	150000
أراضي	أسهم ممتازة
60000	45000
مجموع الأصول الثابتة	أسهم عادية (6000 سهم)
306000	60000
	أرباح محتجزة
	147000
	مجموع حقوق الملكية
	252000
مجموع الأصول	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
469000	469000

مثال:

قائمة الدخل:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمل الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
-الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

المجموعه الثالثه من نسب القوائم الماليه

ثالثا : نسب المديونييه والاقتراض :

- نسبة مجموع الديون الى الاصول نسبة الديون الى حقوق المكيه
- نسبة الديون طويلة الاجل

يجب اخذ المديونييه على محمل الجد حيث انها سلاح ذو حدين

- فهي فرصه امام الشركه لتحقيق عوائد باستخدام اموال الغير
- ولكن اذا زادت عن الحد انقلبت على وضع الشركه المالي عند تسدسد الفوائد والاقساط.

ماذا تقيس نسب المديونييه والاقتراض ??

تقيس مجموعة نسب المديونية درجة اعتماد المنشأة على الديون في تمويل استثماراتها، وكذلك قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛ الناتجة من استخدام الديون (كالفوائد و أقساط القروض).

١٠- نسبة مجموع الديون الى مجموع الاصول

تعبير هذه النسبه عن مدى استخدام الشركه للديون (الطويله والقصيره المدى) في تمويل اصولها

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$$

- **مجموع الديون تشمل الديون قصيرة وطويلة الأجل.**
- **كلما كانت النسبة عالية فإن الشركة سوف تواجه صعوبات شديدة عند الحاجة إلى ديون إضافية لتمويل استثماراتها.**
 - **عدم الحصول على قروض.**
 - **أو الحصول عليها بشروط صعبة المنال.**
 - **أو الحصول عليها بمعدلات فائدة مرتفعة.**
- **أما إذا كانت النسبة منخفضة؛ فإن ذلك يدل على أن الشركة لم تستفد من مصادج التمويل منخفضة التكلفة (القروض) في التمويل استثماراتها.**

ولقياس نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول : **مجموع الديون ÷ مجموع الأصول**

نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول:

$$\%46 = \frac{217000}{469000} = \frac{150000 + 67000}{469000}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول	
متوسط الصناعة	الشركة
%42	%46

نسبة المديونية بالنسبة للشركة أعلى من متوسط الصناعة وهذا %46 من مجموع الأموال المستثمرة في الأصول مصدرها الأموال المقرضة. يمثل ذلك محاولة من الشركة الاستفادة من ميزة الدين في التمويل إلا أن ارتفاع نسبة المديونية عن متوسط الصناعة قد يرفع من درجة المخاطر المخاطر المرتبطة بها وكذلك الحد من فرص الشركة الحصول على أموال إضافية في المستقبل.

12- نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

- **وتقيس هذه النسبة نسبة الأموال المقرضة إلى أموال حقوق الملكية.**
- **مجموع الديون = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل**
- **حقوق الملكية = رأس المال (أسهم ممتازة + أسهم عادية) + الاحتياطات بأنواعها + الأرباح المحتجزة.**

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

$$\approx 86 = \frac{217000}{252000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية	
متوسط الصناعة	الشركة
%75	%86

الشركة تعتمد على الأموال المقترضة بشكل يتجاوز بكثير متوسط الصناعة، مما قد يعرض الشركة إلى مخاطر إضافية مقارنة بشركات نفس الصناعة.

بعد ان تم حساب الديون بشكل عام الان نحسب كلا على حده..

١٣- نسبة الديون طويلة الاجل:

- تقيس هذه النسبة نسبة الديون طويلة الاجل الى مجموع هيكل رأس المال للشركة (مجموع الديون كامل مع حقوق الملكية)
- يشمل هيكل رأس المال (الديون طويلة الاجل + حقوق الملكية)

$$\text{نسبة الديون طويلة الاجل} = \frac{\text{الديون طويلة الاجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$$

$$\approx 37 = \frac{150000}{402000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

نسبة الديون طويلة الأجل	
متوسط الصناعة	الشركة
%35	%37

نسبة الشركة تفيد أن توضح أن الديون طويلة الأجل تمثل 37% من مجموع هيكل رأس المال وهي نسبة أعلى من متوسط الصناعة. ويتضح من النسب الثلاثة السابقة أن اعتماد الشركة على الديون أعلى من متوسط الصناعة بشكل عام وهذا أمر غير مرغوب فيه لأنه قد يؤثر سلبا على:

- القدرة الافتراضية للشركة.
- القيمة السوقية للشركة.
- ارتفاع درجة المخاطر.



14- عدد مرات تغطية الفوائد:

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية المرتبطة بالتمويل عن طرق الاقتراض (طويل الأجل و قصير الأجل).

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الضرائب الفوائد السنوية}}{\text{الفوائد السنوية}}$$

- كلما كان عدد مرات التغطية مرتفعاً كلما كانت الشركة في وضع أفضل.
- كلما انخفض عدد مرات التغطية فإن أي تدني في الأرباح قد يعرض الشركة لعدم القدرة على سداد الفوائد المستحقة عليها.

عدد مرات تغطية الفوائد:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{130000}{21000} = 6.2 \text{ مرة}$$

أي ان الأرباح قبل الضريبة وقيل الفوائد تغطي الفوائد ٦,٢ مره

المقارنة بمتوسط الصناعة:

عدد مرات تغطية الفوائد	
متوسط الصناعة	الشركة
4.2 مرة	6.2 مرة

الشركة لها القدرة على دفع الفوائد المستحقة عليها بشكل أكبر بكثير من متوسط الصناعة. وقد يعود ذلك إلى كفاءة الإدارة في إدارة أصولها وتحقيق أرباح عالية، أو بسبب الرقابة على المصروفات، أو بسبب انخفاض نسبة الفوائد على القروض التي حصلت عليها الشركة.

رابعاً: نسب الربحية:

تحاول نسب الربحية دراسة الجوانب المتعلقة بفعالية المنشأة في استغلال الموارد المتاحة وتوليد الأرباح. وتسعى نسب الربحية تحديداً إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

الأول: ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مبيعات؟

الثاني: ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مستثمر في الأصول التي تستخدمها المنشأة؟

المحاضرة التاسعة: تحليل القوائم المالية..

الأصول	الخصوم		
الأصول المتداولة:	الخصوم المتداولة:		
نقدية	7000	ذمم دائنة	55000
أوراق مالية	21000	أرصدة دائنة أخرى	12000
ذمم مدينة	60000	مجموع الخصوم لمتداولة	67000
مخزون	75000	سندات دين طويلة الأجل	70000
مجموع الأصول المتداولة	163000	قروض طويلة الأجل	80000
صافي المعدات	246000	مجموع الخصوم طويلة الأجل	150000
أراضي	60000	أسهم ممتازة	45000
مجموع الأصول الثابتة	306000	أسهم عادية (6000 سهم)	60000
		أرباح محتجزة	147000
		مجموع حقوق الملكية	252000
مجموع الأصول	469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	469000

مثال:

قائمة الدخل:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمل الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
- الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

حساب نسبة ربحية المبيعات:

15- هامش مجمل الربح:

تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في الرقابة على التكاليف المرتبطة بالمبيعات، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجمل الربح} \div \text{المبيعات} = 270000 \div 495000 = 54.5\%$$

- يعكس هامش إجمالي الربح الإضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة.
- كلما كانت النسبة عالية فإن ذلك يدل على سلامة أداء المنشأة في تحقيق الأرباح الإجمالية

المقارنة بمتوسط الصناعة:

هامش مجمل الربح	
متوسط الصناعة	الشركة
56%	54.5%

ويتضح من هذه النسبة أن المنشأة تحصل على **0.545** ريال عن كل ريال مبيعات وذلك في شكل ربح إجمالي وهو أقل من متوسط الصناعة الذي يبلغ **56%**، ويعتبر ذلك مؤشر سلبي في حق الشركة وتقدر النسبة بأنها ضعيفة.

16- هامش صافي الربح:

وتهدف النسبة إلى معرفة صافي الربح الذي تحققه الشركة عن كل ريال مبيعات بعد خصم المصاريف والنفقات المتعلقة بالإنتاج والبيع والتمويل والضرائب.

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{المبيعات} = 54500 \div 100 \times 11,2\%$$

*لا يمكن الحكم على هامش صافي الربح بدون المقارنه بمتوسط الصناعة

هامش صافي الربح	
الشركة	متوسط الصناعة
11,2%	8%

- هامش صافي الربح للمنشاه اعلى من متوسط الصناعة وان كل ريال مبيعات يحقق ارباحا صافيه قدرها 0,112 ريال وقد يعزى السبب في هامش صافي الربح الى انخفاض التكاليف او الفوائد او الضرائب ... الخ
- ان عناصر التكاليف بقائمة الدخل للشركة تكون اقل من الشركات المنافسه مما ادى الى وجود هامش ربح صافي أعلى من متوسط الصناعة.

17- القوه الايراديه: (الدخل المتولد عن المبيعات فقط ونشاط الشركة)

تعبر هذه النسبه عن معدل العائد الذي تحصل عليه المنشاه من الاصول المشاركه فالعمليات حيث توجد اصول لا تشارك بالعمليات مثل الاوراق الماليه حيث ان عواندها لاتحسب من ضمن مبيعات الشركه.

$$\text{القوه الايراديه} = \text{صافي ربح العمليات} \div \text{مجموع الاصول المشاركه في العمليات}$$

➤ تضم الأصول المشاركة في العمليات جميع الأصول باستثناء الأصول غير الملموسة:

- شهرة المحل.
- لأصول المؤجرة للغير.
- الأصول التي تمثل استثمارات فرعية لا ترتبط بعمليات المنشأة كالأستثمار في الأوراق المالية).

➤ كما يستبعد من الدخل أرباح الأصول الغير ملموسة كأرباح الأوراق المالية المملوكة.

$$\%29 = \frac{130000}{21000 - 469000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

القوة الإيرادية	
متوسط الصناعة	الشركة
%30	%29

ويعني ذلك أن أصول الشركة الملموسة والمشاركة في العمليات لا تحقق إيرادات بنفس المستوى الذي تحققه شركات مماثلة من نفس القطاع. أي أن النسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط الصناعة.

١٨- العائد على الاستثمار : (الأرباح المتعلقة بالاستثمار)

تقيس هذه النسبة صافي العائد مقارنة باستثمارات الشركة، وبالتالي فهي تقيس ربحية كافة استثمارات الشركة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الاصول}}$$

كلما كانت عالية كلما دل ذلك على كفاءة سياسة المنشأة الاستثمارية والتشغيلية.

$$\%11.62 = \frac{54500}{469000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

العائد على الاستثمار	
متوسط الصناعة	الشركة
%9	% 11.62

يمكن القول بأن الشركة أفضل من مثيلاتها فيما يتعلق بمعدل العائد على الاستثمار (النسبة ممتازة).

١٩- العائد على حقوق الملاك : (أصحاب الشركة)

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه الملاك على أموالهم المستثمرة في المنشأة، وتشمل حقوق الملكية:

$$\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

إذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل وقد يعود السبب أيضا إلى استخدام الديون بنسبة أعلى من متوسط الصناعة.

$$\%21.6 = \frac{54500}{252000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

العائد على حقوق الملكية	
متوسط الصناعة	الشركة
%20	%21.6

وهذا يعني أن ملاك الشركة يحققون مكاسب أعلى مقارنة بنظرانهم في شركات القطاع.

يجب التفريق بين هيكل رأس المال و الهيكل الرأس مالي:

هيكل رأس المال = حقوق المالكه + الاموال المقترضه

الهيكل المالي = حقوق المالكه + القروض طويلة الاجل + الخصوم المتداوله

20- معدل العائد على هيكل رأس المال:

تعبير هذه النسبة عن العائد الذي تحققه المنشأة على هيكل رأس المال (الرسملة) الذي يتكون من حقوق الملكية مضافا إليه الديون طويلة الأجل (القروض وسندات الدين).

$$\frac{\text{الربح بعد الضريبة} + \text{فوائد الديون طويلة الاجل}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الديون طويلة الاجل}} = \text{العائد على هيكل رأس المال}$$

العائد على الرسملة = $\frac{\text{الربح} + \text{الفوائد}}{\text{حقوق الملكية} + \text{القروض}}$

على اعتبار أن الفوائد الواردة في قائمة الدخل هي فوائد على الديون طويلة الأجل نحسب:

$$\%18.8 = \frac{21000 + 54500}{150000 + 252000}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل العائد على هيكل رأس المال	
متوسط الصناعة	الشركة
%16	%18.8

كل النسب الربحية كلما ارتفعت عن متوسط الصناعة كلما كان ذلك في صالح الشركة

انتهت المحاضره ☺